HAICA
الهيئة العليا المستقلة
للاتصال السمعي والبصري
HAUTE AUTORITÉ INDÉPENDANTE
DE LA COMMUNICATION AUDIOVISUELLE

أهم إنجازات الهيئة منذ إحداثها في ماي 2013

سعي متواصل لترسيخ ثقافة التعدديّة وضمان التعدديّة في وسائل الاعلام السمعي البصري

عملت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري منذ نشأتها في 3 ماي 2013 على القيام بدورها التعديلي لتنظيم المشهد السمعي والبصري. وتستند هذه الوظيفة إلى ما ورد في الفصل 6 من المرسوم 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011، والذي يقضي بإحداث هيئة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكلف بالسهر على ضمان حرية الاتصال السمعي والبصري وتعدديته. وقد ورد في هذا الفصل "أن الهيئة تمارس مهامها دون تدخل من أية جهة كانت من شأنها التأثير في أعضائها أو نشاطاتها". كما ورد في الفصل 16 من المرسوم ذاته أن الهيئة تتولى السهر على فرض احترام جميع السلطات والمؤسسات والأطراف المتدخلة للقواعد والأنظمة ذات العلاقة بقطاع الاتصال السمعي والبصري.

في إطار تركيز سياسات إعلامية جديدة، أخذت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بعين الاعتبار السياق المتمثل في الخروج من نظام سياسي تسلطي نحو نظام ديمقراطي أساسه دولة الحقوق والحريات. وهو ما دعاها إلى قراءة الواقع التونسي لتحديد أولويات التعديل بهدف التأسيس لمرحلة جديدة من الإعلام باعتباره دعامة أساسية من دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد اعتمدت الهيئة، في تعاملها مع هذا الواقع، مبادئ التنوع والتعدد واستقلالية وسائل الإعلام، وجعلت من القوانين وأخلاقيات المهنة مرجعا فريدا للعمل الصحفي الذي يجب أن يكون في منأى عن تأثيرات قوى الضغط كسلطة المال والسياسة وغيرهما.

وراهنت الهيئة منذ انطلاقها على ضمان استيعاب الفاعلين ضمن المشهد الإعلامي من قنوات تلفزية وإذاعية للإطار القانوني الذي ينظّم عملهم وحرصت في هذا الإطار على تنظيم ورشات ودورات تكوينية لفائدة العاملين بهذه القنوات مثلت أطرا للتعريف بالتجارب المقارنة في مجال تعديل الإعلام السمعي والبصري و تفصيل مختلف القوانين الجاري بها العمل المنظمة للتعاطي الإعلامي مع مختلف المضامين التي يتم بثها وكونت في هذا الصدد مرصدا يتكون من راصدين محلفين محترفين يعملون على رصد مختلف القنوات التلفزية والإذاعية وإحالة المخالفات المسجلة على مجلس الهيئة لاتخاذ القرار المناسب.

عملت الهيئة وفق منهجية تهدف الى تنظيم القطاع ووضع حد للفوضى التي حكمته وضمان تعدد المشهد السمعي البصري وتنوعه، إضافة إلى مراقبة التعددية السياسية خلال الفترات الانتخابية وخارجها. كما عملت على ضمان استقلالية وسائل الإعلام السمعية البصرية ودعم مشروع إصلاح المرفق الإعلامي العمومي وبادرت بإيجاد الحلول والأليات والبدائل لتطوير التجربة التعديلية من خلال الإشراف على مسار إحداث هيكل لقياس نسب الاستماع والمشاهدة وإعداد مشترك لمشروع قانون أساسي متعلق بحرية الاتصال السمعي البصري. وتقديم جملة من المقترحات منها إحداث صندوق لدعم جودة المضامين الإعلامية السمعية البصرية وصندوق لدعم الإعلام الجمعياتي غير الربحي.

إحداث كراسات الشروط المتعلقة بالحصول على إجازة احداث واستغلال قناة تلفزية أو إذاعية :

في إطار ترسيخ مبدأ التنوع كرافد أساسي لتعدد وسائل الإعلام، عملت الهيئة منذ نشأتها على تنظيم القطاع السمعي البصري لضمان إعلام مهني ومسؤول. وسعت قصد تحقيق التنوع إلى اعتماد منهجية الإدماج في المشهد من خلال الترشح للحصول على إجازات إذاعات وتلفزات جديدة وفق شروط ومعايير شفافة وواضحة.

ولدراسة مختلف المطالب الواردة عليها، أنجزت الهيئة أربع كراسات شروط لضبط كيفية إحداث واستغلال قنوات إذاعية وتلفزية، خاصة أو جمعياتية، تم إصدارها في مارس 2014 بعد سلسلة من العمل التشاركي مع الخبراء والمختصين والمهنيين ومختلف الأطراف المعنية بالقطاع السمعي والبصري.

لقد شكلت كراسات الشروط أداة لتنظيم خصائص المشهد السمعي البصري في تونس. إذ اعتمدت الهيئة أحكاما ترفض الاحتكار وملكية الأحزاب والقيادات السياسية لوسائل الاعلام. كما حجّرت الاشهار السياسي وفرضت التعديل الذاتي داخل المنشآت الاعلامية. وأضفت الصبغة الإلزامية على بعض القواعد الأخلاقية للمهنة .

وتتوزع كراسات الشروط حسب صنف المؤسسة السمعيّة والبصريّة (قناة تلفزية أو إذاعية) وحسب صبغتها (خاصة أو جمعياتيّة) كالتالي:

- كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة
- كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية جمعياتية
- كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزية خاصة
- كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزية جمعياتية

تنظيم الإعلام السمعي البصري

إسناد الإجازات وتسوية الوضعيات

تعتبر عملية إسناد الإجازات من أهم ركائز تنظيم الإعلام السمعي البصري خاصة أمام الفوضى التي كانت تحكم القطاع بعد جانفي 2011. وكانت الهيئة قد تلقت، بين ديسمبر 2014 وسبتمبر 2015، مطالب الترشح للحصول على إجازات قنوات جديدة ومطالب تسوية وضعية القنوات المستفيدة من تراخيص قبل جانفي 2011 أو الحاصلة على موافقات مبدئية بعد جانفي 2011. ونظمت دورات لدراسة الملفات والإعلان عن النتائج كما يلي: دورة جويلية/ أوت -2014 دورة سبتمبر 2014 - دورة أفريل -2015 دورة أوت 2015. ثم في 2019/2020 تم فتح باب الترشحات مجددا للحصول على إجازات إحداث واستغلال قنوات إذاعية جمعياتية جديدة وفق شروط المحلية والتخصص.

تعزيز حضور الاعلام الجمعياتي في المشهد السمعي والبصري وتطوير آليات دعمه

سعت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، منذ نشأتها، إلى تنظيم قطاع الإذاعات الجمعياتية باعتبارها تمتاز عن باقي الإذاعات الخاصة بكونها إذاعات غير ربحية تسعى لترسيخ إعلام القرب ولتحقيق اهداف الصالح العام، وذلك من خلال إنتاج وبث البرامج التي من شأنها نشر مبادئ الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان وتنمية روح التسامح وتحقيق التنمية المستدامة ودعم الثقافة الوطنية بتنوعها والانفتاح على الثقافات الأخرى. وبالنظر إلى أهمية هذا الصنف من الإذاعات، أعادت الهيئة فتح باب الترشح سنة 2019 للحصول على إجازات إذاعات جمعياتية مع إعطاء الأولوية للجهات التي ليس فيها قنوات إذاعية ولمشاريع الإذاعات المتخصصة، ليتضمن المشهد اليوم 22 قناة إذاعية جمعياتية أغلبها متمركز في الجهات.

كما خصصت الهيئة صندوق دعم للإذاعات الجمعياتية ومتعتها بمنح ودعم لوجستي بهدف ضمان جودة مضامينها.

المشهد السمعي البصري الحالي

يتضمن المشهد السمعي البصري اليوم في تونس 65 قناة تلفزية وإذاعية مرخصة منها **12 تلفزة و53 إذاعة** موزعة كالتالي:

القنوات الإذاعية **53**	**الإذاعات العمومية**	**12**
	الإذاعات الخاصة	**16**
	الإذاعات الجمعياتية	**21**
القنوات التلفزية **12**	**التلفزات العمومية**	**03**
	التلفزات الخاصة	**09**
	المجموع العام	**61**

ويتضمن المشهد 53 إذاعة تتوزع مراكز بثها بين تونس الكبرى وبقية ولايات الجمهورية كالتالي:

صنف الإذاعة	**عدد الإذاعات المتمركزة في تونس الكبرى**	عدد الإذاعات المتمركزة في بقية الجهات
عمومية	**6**	**6**
خاصة	**5**	**11**
جمعياتية	**6**	**15**
المجموع	**16**	**36**

التصنيف الجديد للقنوات الإذاعية

أحدثت الهيئة، بمقتضى قرارها عدد 02 لسنة 2021 مؤرخ في 05 أوت 2021، تصنيفا جديدا للمنشآت الإذاعية الخاصة أخذت فيه بعين الاعتبار بعض المعايير منها مجال البث والتخصص. وتتوزع القنوات الإذاعية، حسب هذا التصنيف، كما يلي:

- الصنف الأول: الإذاعات الجامعة التي تبث في ولايتين أو أكثر.
- الصنف الثاني: الإذاعات المتخصصة التي تبث في ولايتين أو أكثر.
- الصنف الثالث: الإذاعات الجهوية وهي الإذاعات الجامعة أو المتخصصة التي تبث في ولاية واحدة.
- الصنف الرابع: الإذاعات الخاصة المحلية والإذاعات الجمعياتية غير الربحية.

تنظيم قطاع توفير خدمة التجميع الساتلي للأخبار SNG

يعتبر قطاع توفير خدمة التجميع الساتلي للأخبار في تونس من أهم الملفات التي عملت الهيئة على تنظيمها خاصة بعد أن كان ولفترة طويلة تحت هيمنة واحتكار أطراف بعينها.

وفي إطار توجه الهيئة نحو تحرير هذا القطاع والقطع مع الآليات القديمة التي كانت تُعتمد لإسناد ترخيص هذه الخدمة، تم منذ سنة 2014 العمل على وضع نصوص ترتيبية خاصة بالحصول على تراخيص مؤقتة خلال الفترات الانتخابية أو الأحداث الكبرى ثم أخضعت هذه الخدمة لنظام الإجازة بالنسبة للانتفاع الدائم ووضعت المعايير والشروط لإسنادها.

كما تم تمكين القنوات التلفزية التونسية من الحصول آليا على إجازة امتلاك واستغلال محطة أو أجهزة تجميع ساتلي رقمي للأخبار وفقا للتراتيب الجاري بها العمل وبعد الحصول على الموافقة المبدئية للوكالة الوطنية للترددات، على أن لا يتم تأجير هذه الاجهزة للغير.

وفي مارس 2016، أصدرت الهيئة رسميا كراس شروط يضبط شروط وإجراءات إسناد إجازة توفير خدمة التجميع الساتلي للأخبار، فكانت القاعدة القانونية التي على أساسها يتم فتح باب الترشحات لقبول مطالب الحصول على الإجازة في هذا القطاع.

دعم جودة المضامين السمعية البصرية

في إطار دورها البيداغوجي، نظمت الهيئة عديد الورشات والدورات التدريبية حول مواضيع ومحاور مختلفة منها التعاطي الإعلامي مع مواضيع متعلقة بالمرأة والطفل والانتخابات والأزمات والتناول الإعلامي لخطابات الكراهية وغيرها.
كما أشرفت الهيئة، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء، على إعداد أدلة ووثائق مرجعية منها:

- دليل الصحفي للكشف عن الأخبار الزائفة
- دليل التعاطي الإعلامي مع قضايا الطفل
- دليل الممارسات الفضلى بخصوص المعالجة الصحفية لخطابات الكراهية (اطلاقه 29 مارس)
- دليل الصحفيين التونسيين لتغطية الحملة الانتخابية
- وثيقة مرجعية حول التغطية الإعلامية خلال فترات الأزمات: الأحداث الإرهابية نموذجا
- وثيقة مرجعية حول التناول الإعلامي لقضايا المرأة
- وثيقة مرجعيه حول قضايا الهجرة والمهاجرين

دور الهيئة خلال المحطات الانتخابية (الانتخابات الرئاسية والتشريعيّة والبلديّة)

تعتبر الانتخابات من أهم المراحل التي تعيشها الدول الديمقراطية، وتضطلع وسائل الإعلام السمعية والبصرية خلالها بدور أساسي لإنارة الناخبين وتشجيعهم على المشاركة والاختيار بكل موضوعية وإدراك. لذلك فهي مطالبة، بالإضافة إلى قواعد المهنة وأخلاقياتها، بالالتزام بضوابط التغطية الإعلامية المنصفة والمتوازنة للحملة الانتخابية.
ولتأطير الحملات الانتخابية والفترات التي تسبقها تصدر الهيئة في كل استحقاق انتخابي النصوص المنظمة لها وهي خاصة:

- قرار مشترك بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري يتعلّق بضبط القواعد الخاصّة للحملة الانتخابية بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها
- توصيات خاصة بفترة ما قبل الحملة الانتخابية

وكانت الهيئة قد أصدرت إلى جانب ذلك، في 2014، دليلا خاصا بالصحفي في التغطية الاعلامية للحملة الانتخابية.
وفي إطار المهام الموكولة لها، عملت الهيئة خلال المحطات الانتخابية في 2014 و2018 و2019، 2022على رصد ومراقبة مدى احترام وسائل الاعلام السمعية البصرية لقواعد التغطية الانتخابية المتوازنة والمحايدة، إضافة إلى ضمان حق نفاذ المترشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية إليها للتعريف بأنفسهم وببرامجهم الانتخابية على أساس المبادئ التي تضبط قواعد الحملة. وأصدرت تبعا لذلك تقارير جزئية متعلقة برصد تغطية مختلف الفترات سواء خلال الحملة أو خارجها وتقارير تحليلية تشمل كامل فترة الانتخابات.

التصرف المالي والإداري: تركيز آليات للحوكمة الرشيدة في تسيير الهيئة:

عملت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري منذ إحداثها على تركيز آليات للحوكمة الرشيدة في تسيير الهيئة وذلك سعيا منها لترشيد نفقاتها وحوكمة مجالات تصرفها، للمساهمة في تحقيق الشفافية وتعزيز المساءلة. ومن بين الآليات التي وقع إرساؤها نذكر:

- وضع نظام داخلي للهيئة والذي ضبط قواعد سير عمل الهيئة وآليات تسييرها إداريا وماليا وفنيا وكيفية اتخاذ قراراتها.
- إعداد كراسات الشروط
- تركيز إدارة تنفيذية
- وضع النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة.
- تركيز تنظيم هيكلي للهيئة
- وضع مخطط استراتيجي لخمسة سنوات.
- تركيز أنظمة الرقابة الداخلية ووضع أدلة إجرائية مبسطة لسير أعمالها في كافة مجالات الاختصاص، الفنية منها والإدارية.

هذا، وقد سعت الهيئة منذ نشأتها إلى تركيز منظومة معلوماتيّة متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري اليدوي إلى استخدام نظم معلوماتية تمكّن من تبادل المعلومات واتّخاذ القرار بأقصر وقت وبأقل كلفة وطبقا لقواعد الشفافيّة مما أهّل الهيئة لتكون إدارة رقميّة بامتياز. وهذا المسار الإداري الذي اتبعته الهيئة توّج بحصولها على شهادة المطابقة المرجعية للحوكمة يوم 29 ديسمبر 2021، وهي شهادة تثبت مدى احترام الهيئة لمعايير الجودة واحترام الأخلاقيات المهنية ومكافحة الفساد وتبني الشفافية والمساءلة التي نصّت عليها المرجعية الوطنية للحوكمة.

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية
ENNORPI
شهادة مطابقة
رقم: 2021/03
يشهد المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن :
الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري
قد وفقت لوضع نظام
المرجعية الوطنية للحوكمة - مستوى أول
في المجال التالي :
10 نهج بحيرة الجبل – ضفاف البحيرة 2 - تونس
و ذلك للأنشطة التالية :
ضمان حرية الاتصال السمعي والبصري وتحديثه
هذه الشهادة صالحة ابتداء من
29 ديسمبر 2021
وصالحة إلى غاية
28 ديسمبر 2024
المدير العام
إدارة الإشهاد بالمطابقة
ريهام القيومي
نهلة راشكو
المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

ENNORPI
Certificat de conformité
N° : 03/2021
L'INNORPI certifie que le
La Haute Autorité Indépendante de la Communication Audiovisuelle (HAICA)
a réussi à mettre en place les exigences du/ a successfully implemented the requirements of
Référentiel National de la Gouvernance (RNG)- Niveau 1
The National Referential of Governance- Level 1
sur le site suivant/ at the following location :
15, rue Lac El Biban, les Berges du Lac, Tunis Tunisie
pour les activités suivantes/ for the following activities :
Garantir la liberté et le pluralisme de la communication audiovisuelle
Guaranteeing the freedom, pluralism and diversity of audiovisual communication
Ce certificat est émis le/ This certificate is issued on : 20 Décembre 2021
et valable jusqu'au/ and is valid until : 27 Décembre 2024
Directeur de la Certification/ Certification Director : Nehla RACHDI
Le Directeur Général/ Director General : Riadh BOUSSI

مـــشاريع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

إحداث هيكل لتنظيم قياس نسب الاستماع والمشاهدة « مجمع المصالح الاقتصادية تونس للقياس»

يعتبر ملف تنظيم قطاع قياس نسب الاستماع والمشاهدة من بين الملفات التي أولتها الهيئة اهتماما خاصا. ويندرج ذلك في إطار مهام الهيئة المنصوص عليها في المرسوم عدد 116 لسنة 2011 حيث ينص الفصل 16 منه على أن الهيئة تتولى «العمل على سن المعايير ذات الطابع القانوني أو التقني لقياس عدد المتابعين لبرامج منشآت الاتصال السمعي والبصري ومراقبة التقيد بها». وتتمثل أهمية قياس نسب الاستماع والمشاهدة في علاقته المباشرة بتنظيم سوق الإشهار في القطاع السمعي البصري وفي تثبيت قواعد الشفافية والمنافسة بين مختلف منشآته، خاصة وأن القطاع مازال يعاني إلى حد الآن من الغموض والفوضى. لذلك فإن إيجاد الآليات الكفيلة بضمان المصداقية على عملية قياس نسب الاستماع والمشاهدة وتحقيق الإجماع حولها من قبل مختلف المتدخلين، من الخطوات المهمة التي ارتأت الهيئة العمل عليها بالتوازي مع البحث في الآليات والإجراءات القانونية والتقنية الخاصة بها.

وقد أصدرت الهيئة، في هذا الإطار، قرارها عدد 7 لسنة 2020 المؤرخ في 13 أفريل 2020 والمتعلق بتنظيم قياس نسب الاستماع والمشاهدة في وسائل الاتصال السمعي البصري. وتم إثر ذلك إحداث هيئة مهنية مؤقتة لوضع الإطار القانوني لهيكل قياس نسب الاستماع والمشاهدة وتنظيم سلسلة من الجلسات لصياغة مشروع النظام الأساسي لمجمع المصالح الاقتصادية المعني بقياس نسب الاستماع والمشاهدة «Tunisiemétrie» في نسخته الأولية.

إعداد مشروع قانون بديل للمرسوم عدد 116 لسنة 2011:

في إطار مهامها الاستشارية المتعلقة باقتراح النصوص القانونية لتطوير المنظومة التشريعية للاتصال السمعي والبصري، أعدت الهيئة مشروع قانون أساسي بديل للمرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبتنظيم عمل هيئة الاتصال السمعي والبصري التي نص عليها دستور الجمهورية التونسية في فصليه 124 و127. ويمثل هذا المشروع حصيلة جملة من الاستشارات والورشات والجلسات تم تنظيمها مع الخبراء والمختصين والمهنيين والهياكل وممثلين عن منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والجهوي.

وأمام التعطيل الذي واجهه هذا المشروع على مستوى رئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب ومساعي بعض الأطراف لنسف المكتسبات التي تحققت في مجال تعديل الإعلام تمهيدا لمحاولة اختراق المشهد السمعي البصري وتوظيفه لصالح أجندات حزبية وسياسية، والتي بلغت حد إقدام مكتب مجلس النواب على سحب المبادرة التشريعية، التي كان قد تم إيداعها في جانفي 2018، دون مبرر ودون موجب قانوني، وتم في مناسبة ثانية سحب رئيس الحكومة لمشروع القانون الأساسي عدد 95 لسنة 2020 المتعلق بحريّة الاتصال السمعي البصري وبتنظيم هيئة الاتصال السمعي البصري وضبط اختصاصاتها الذي تم إيداعه في جويلية 2020، واصلت الهيئة حرصها على سن إطار تشريعي متكامل للسمعي البصري حيث عارضت وبشدة مبادرة كتلة ائتلاف الكرامة بمجلس نواب الشعب والرامية إلى تنقيح بعض فصول المرسوم عدد 116 لسنة 2011 وذلك من خلال السعي إلى تغيير تركيبة الهيئة عبر المرور بمجلس نواب الشعب اعتمادا على الأغلبية المطلقة لأعضائه بما يفتح المجال لإخضاع التركيبة للمحاصصة الحزبية علاوة على السعي إلى إلغاء نظام الإجازات المعمول به في جل التجارب الديمقراطية وتعويضه بنظام التصريح بما يشكل خطرا جديا لا على المشهد الإعلامي فحسب وإنما أيضا على الحياة السياسية والأمن القومي.

وقد تميز مشروع القانون المقترح من قبل الهيئة والذي تم إعداده بشكل تشاركي، بتكريسه للمقتضيات الدستورية واحترامه للمبادئ المتعارف عليها دوليا في مجال تعديل السمعي البصري، بالإضافة إلى الشمولية والتناغم.

إطلاق مركز الموارد والتكوين حول تعديل وسائل الإعلام CRRM:

يندرج إطلاق مشروع مركز الموارد والتّكوين عن بُعْد حول التعديل والتعديل الذاتي والتّربية الإعلاميّة في إطار التعاون الثنائي بين الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصريّ ومجلس أوروبا بتونس، وهو من أبرز المشاريع التي تم انجازها خلال فترة ترأس الهيئة للشبكة الفرنكوفونية لهيئات التعديل (2019 2021-).

ويهدف هذا المركز الالكتروني إلى التربية على وسائل الإعلام ونشر الثقافة التعديلية في مجال الإعلام السمعي والبصري كما يحتوي على العديد من المصادر والموارد الرقمية المتعقلة بمجالات الاعلام والاتصال والمتاحة لفائدة الطلبة والخبراء والمختصين في هذه المجالات.

ويمكن للزائر لموقع المركز الحصول على أجندة الأنشطة الدورية لهيئات التعديل الفرنكوفونية والأوروبية والبحث في المكتبة الرقمية الكبيرة التي تحتوي على مساحة مخصصة لمختلف الأطر القانونية المنظّمة للتعديل السمعي البصري وبالإمكان أيضا متابعة دورات التكوين على البث الحي، والحلقات الدراسية والمؤتمرات المنظّمة في إطار الهيئات التعديليّة أو المؤسسات الأكاديمية.

تتمثل الأهداف الرئيسية للمركز فيما يلي:

- **تبادل المستجدّات في مجال تعديل وسائل الإعلام والتّربية الإعلاميّة والمعلوماتيّة**
- **تقديم الهيئات التعديليّة على نطاق عالمي.**
- **وضع موارد وثائقيّة عبر الانترنت يمكن الوصول إليها من خلال تصنيفات وتصنيفات فرعية للموضوعات.**
- **وضع الموارد السمعية البصرية عبر الانترنت (المؤتمرات/الندوات عبر الانترنيت)**
- **وضع موارد سمعيّة عبر الانترنت (تدوين صوتي).**
- **خلق فضاءات للتبادل بين الباحثين والخبراء في مجال تعديل وسائل الإعلام، إن أمكن ذلك.**

ويتوجه المركز إلى الجمهور التالي:

- **الجهات المؤسّساتيّة الفاعلة في مجال التعديل السمعي البصري.**
- **الهيئات التعديليّة السمعية البصرية.**
- **الأساتذة والمدرسون في المدارس والمعاهد والكليات.**
- **الطّلبة والباحثين في المجال السمعي البصري.**
- **الصحفيون ووسائل الإعلام.**
- **أي شخص مهتمّ مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالمجال السمعي البصري.**

إطلاق مشروع صندوق دعم وسائل الإعلام السمعية والبصريّة:

انطلقت الهيئة في سنة 2022 في العمل على مشروع جديد يتمثل في انشاء صندوق لدعم وسائل السمعية والبصرية وقد قامت الهيئة في هذا الإطار بعدة لقاءات وورشات مع ممثلي وسائل الاعلام قصد التشاور واعداد مسودة مشروع نظام أساسي يؤسس لهذا الصندوق.
وفي إطار حرص الهيئة على تسريع انجاز هذا المشروع كان لرئيس الهيئة السيد النوري اللجمي لقاء مع السيدة رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان بتاريخ 22 أكتوبر 2022، تم التطرق خلاله الى ضرورة تفعيل هذا الصندوق الذي سيمكن وسائل الاعلام السمعية والبصرية خاصة منها المتضررة من جائحة كوفيد 19 من منح دعم لإنتاج برامج وتحسين جودة المنتوج الإعلامي.

مشروع التوأمة والتعزيز المؤسسي للهيئة:

انخرطت الهيئة في مشروع توأمة مع المجلس الأعلى للاتّصال السّمعي والبصري ببلجيكا و المعهد الوطني للأرشيف السّمعي والبصري بفرنسا طوال الفترة الممتدة من 21 سبتمبر 2018 إلى 31 ديسمبر 2019 ويهدف هذا المشروع إلى « التعزيز المؤسسي للهيئة الدستورية المكلفة بتعديل وتطوير قطاع الاتّصال السّمعي والبصري » في إطار برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة والانتقال الديمقراطي (P3AT3)، وقد تم تنفيذ مشروع التوأمة بدعم مالي من قبل الاتحاد الأوروبي ، وذلك للمساهمة في تعزيز قدرات الهيئة و دعم المؤهلات التقنية و العملية في العديد من الميادين المتعلقة بتعديل وسائل الإعلام السمعية و البصرية وعلى وجه الخصوص:

- **المحور الأول: الاستشراف.**
- **المحور الثاني: الرصد والتعديل.**
- **المحور الثالث: الوسائل التقنية المعتمدة في الأرشيف السمعي البصري.**
- **المحور الرابع: الدراسات والبحوث.**
- **المحور الخامس: الاتصال.**